المرأة وإشكالية التمكين الاقتصادي: مراجعة في المفاهيم والاتجاهات المستقبلية

Women and the problem of economic empowerment: a review of concept and future direction.

ط.د/ دوش حمزة*
جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي
hamza.nakhla80@gmail.com

ط.د/ معطى الله عبد الكريم
جامعة سوسة - تونس
matallahabdelkerim39@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2021./11./08 تاريخ القبول للنشر: 2021/12./11 تاريخ النشر: 2022/04/30

ملخص:

يرتبط تمكين المرأة بالتنمية الاقتصـادية ارتباطا وثيقا، حيث أنه لا يمكن للتنمية وحدها أن تلعب دورا رئيسيا في الحد من عدم المساواة بين الرجل والمرأة؛ ومن جهة أخرى قد يفيد تمكين المرأة التنمية، حيث أصبح اليوم الحديث عن المرأة وضرورة تحقيق تمكينها اقتصاديا، على أنه الأرضية الأساسية لبناء مجتمعات واقتصاديات تنافسية ومتينة وبشكل ممتاز؛ ولا تزال المرأة تواجه التميز والتهميش والإقصاء على الرغم من التقدم الذي أحرزته، عكس ما تنص عليه المبادئ العالمية التي يقرها المجتمع الدولي.

من هنا تكمن أهمية وضع الضوابط المساعدة الممكنة للمرأة اقتصاديا بما يحقق مشاركتها في تحقيق التنمية المستدامة من خلال المكانة المنوطة بها اجتماعيا, سياسيا واقتصاديا... ، انطلاقا من تحسين وضع المرأة الاقتصادي على أساس فرضية مفادها أن المرأة شريك أساسي لعملية التنمية الاقتصادية.

الكلمات المفتاحية: التمكين، السياسات، التمكين الاقتصادي، تمكين المرأة، النمو الاقتصادي.

Abstract: *The empowerment of women and economic development in one direction is closely linked, since development alone cannot play a major role in reducing inequality between men and women; on the other hand, the empowerment of women may benefit development. Today, women's discourse on women and the need to achieve their economic empowerment have become the cornerstone of building sustainable and competitive societies and economies; women continue to face discrimination, marginalization and exclusion, despite the progress they have made, contrary to the universal principles recognized by the international community.*

Hence, it is important to put in place women's economic assistance in order to achieve sustainable development through their social, political and economic status…based on the improvement of women's economic status based on the premise that women are essential partners in economic development.

Keywords: *empowerment, policies, economic empowerment, women's empowerment, economic growth.*

مقدّمة:

تعتبر المرأة عنصر فاعل في المجتمع لما لها من أدوار متعددة تحكم جميع الأبعاد الحياتية وتحدد جميع جوانبها، وتؤثر فيها وترسم جميع حناياها، وإدراكا لذلك أصبحت الدول في تسابق لتجسيد هذه الحقيقة وانتهاز الفرص، والاستفادة من القدرات الكامنة المتوفرة لديها، فكثر الحديث في الفترة الأخيرة عن تمكين المرأة، وتبنت هذا المفهوم العديد من الهيئات والمنظمات الدولية، وأصبحت تنادي به في كل المنابر، وأصبح مفهوم مشاركة المرأة مقترن بمصطلح التمكين، وبما أن تمكين المرأة مصطلح واسع للغاية، حيث أنه يشمل القوة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والقانونية الممنوحة لها، فإننا ندرك أن الرجل والمرأة عنصران رئيسيان في المجتمع، ولذلك يجب التأكد من أن يمنح لكلاهما حقوقًا متساوية وفق ما تقتضيه المبادئ وما ترسمه الحقوق.

فليس ثمة شك في أن الوجود المتزايد للمرأة في الحياة العامة يمثل أحد ركائز التغيير الاجتماعي والاقتصادي الذي تعيشه البلدان، حيث أنها تمثل مواكبة المرأة لمسار التغيير الحاصل انعكاسا لدورها وفعاليتها في مختلف الميادين. سواء تعلق الأمر بالمدرسة أو الأسرة أو العمل أو الحياة السياسية، إنّ أداء المرأة و تأثيرها في عملية التغيير و كذلك تأثرها به إنّما يقاس بالدور المنوط بالسياسات العمومية و بمستوى أدائها و فعاليتها.

واكتسب موضوع المرأة و تطوير دورها في المجتمع أهمية كبرى وتزامن هذا الاهتمام مع موضوع التنمية الشاملة في مختلف البلدان فتطورت النظرة للمرأة من حيث كونها شريك فاعل في الدفع بعجلة التنمية و الرفاه الاجتماعي فاتخذت الدول إجراءات ضرورية للنهوض بالمرأة، كما كان لحركات التحرر العالمية و الحركة النسوية دور بارز في القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة فتبلور مفهوم التمكين الاقتصادي كأحد مداخل التمكين، من ثم ركّزت هذه المحاولة أولا على التمثّلات الاقتصادية التي يعكسها حضور المرأة في الحياة العامة، أي إزاء الروابط الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي تعكسها المشاركة النسوية والروابط الاجتماعية بين الجنسين بشكل خاص ولا سيما فيما يتعلق بمسألة المساواة بالشكل الذي يسمح في "تفعيل" دور المرأة اقتصاديا، وفي مسعى ثاني يحاول هذا المقال فتح أفق للتفكير الذي يرتبط بإدماج البعد المفاهيمي للتمكين الاقتصادي الدافع للتنمية الشاملة والميكانيزمات التشريعية والمؤسساتية للدول والعوائق التي تحُول دون تجسيد السياسات العامة في الشأن النسوي من جهة أخرى، وعليه نتساءل: إلى أي مدى يؤدي تعزيز تسهيلات التمكين الاقتصادي للمرأة في تحقيق التنمية؟.

أهمية الدراسة:

- إن قضايا المرأة من أهم الوسائل الضامنة لتحقيق رقي و ازدهار المجتمع باعتبارها شريك فاعل لا يمكن تجاهله والاستغناء عنه.
- إن بحث التمكين الاقتصادي للمرأة يؤدي إلى رفع قدراتها وتعزيز مكانتها في المجتمع.
- يشعر التمكين الاقتصادي للمرأة بالمسؤولية والاعتماد على ذاتها وبالتالي قدرتها على اتخاذ القرار وتبوأ مراكز عليا في المجتمع.

أهداف الدراسة:

- تقليص الهوة بين واقع المرأة الذي يئن من ثقل الإرث الثقافي الذي يحول دون مشاركتها الفاعلة في سن التشريعات والمكانة التي يفرضها للمرأة.
- إلقاء الضوء على توسيع حظوظ المرأة والقضاء على التمييز ضدها وكيف أثر البناء الاجتماعي والثقافي في مشاركة المرأة الاقتصادية من خلال تقليص الهوة بين واقع المرأة والتشريعات العامة.
- تعزيز ثقة المجتمع في إمكانيات المرأة وقدرتها على العمل السياسي والاقتصادي.

واتبعنا في دراستنا المنهج الوصف التحليلي لمتغيرات البحث والذي نفصله من خلال العناصر التالية:

أولا: الإطار النظري و المفاهيمي للتمكين الاقتصادي للمرأة.

ثانيا: تمكين المرأة والتنمية الاقتصادية "دراسة في العلاقة والتحديات".

ثالثا: تسهيلات التمكين الاقتصادي للمرأة والتنمية الاقتصادية.

أولا : الإطار النظري و المفاهيمي للتمكين الاقتصادي للمرأة.

1. مفهوم التمكين الاقتصادي للمرأة

1.1-التمكين:

التمكين في اللغة يعني التعزيز والتقوية، ويمكن تعريف التمكين اصطلاحاً بأنّه دعم عناصر البنية التحتية للمؤسسة أو المنظمة من خلال تقديم كافة المصادر الفنية وتعزيز دور الأفراد العاملين في تلك المؤسسات ومنحهم الحوافز والقوة والمعلومات، بالإضافة إلى حمايتهم من السلوكيات الطارئة التي قد يتعرضون لها أثناء خدمة المستهلك، والتمكين حسب ما عرّفه Murrell و Meredith هو عملية منح الأشخاص القدرة على تولي العديد من المسؤوليات من خلال تقديم الدعم العاطفي، التدريب، والثقة لهم[1].

2.1- المرأة:

هي نوع اجتماعي مختلف عن الرجل، وهي فاعلة اجتماعيا و تجد نفسها في وضعيات مختلفة ومتقلبة مضطرة للقيام بردات فعل و اتخاذ القرار والمواقف والمبادرات في ظروف قياسية من أجل استغلال مجموع الفرص المتاحة لها للدفاع عن مصالحها ومكانتها والكسب ومضاعفة ممتلكاتها المادية و الرمزية[2].

3.1- تعريف التمكين الاقتصادي للمرأة:

التمكين الاقتصادي مفهوم حديث ظهر في التسعينيات من القرن العشرين وهو مفهوم يعترف بالمرأة كعنصر فاعل في التنمية ويسعى إلى القضاء على جميع مظاهر التمييز ضدها من خلال آليات تمكنها من تقوية قدرتها والاعتماد على الذات، ويسعى إلى تمليك النساء لعناصر القوة الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية، المعرفية وتمكينهن من التأثير في العملية التنموية وممارسة حق الاختيار وذلك من خلال[3]:

- تمكين النساء من التحكم أي توفير الخيارات والبدائل .
- توفير الفرص للنساء لدعم شبكات الأمان الاجتماعي .
- الوصول إلى زيادة حقيقية في دخول النساء .
- تمكين النساء من أن يشكلن قوة تفاوضية لتحسين مكانتهن.

لكن ومن الضروري أولا وقبل كل شيء وجود إرادة سياسية تؤمن وتكافح من أجل خلق منظومة تعليمية فاعله وقوية[4]، بغية تحقيق جملة الأهداف المطلوبة ضمن مطلب التمكين الاقتصادي للمرأة.

2. نشأة مفهوم تمكين المرأة:

ارتبط مصطلح تمكين المرأة بالتنمية ومر بثلاث مقاربات:

أ- المقاربة الأولى: تتعلق بإدماج المرأة في التنمية (IFD) سنة 1973، والتي دعت لإدماج المرأة للعمل في عدت قطاعات وتقلدها للمناصب ذات القرارات المؤثرة على تحسين شروط عمل المرأة، كما حاول هذا التيار إحداث تغييرات قانونية وإدارية لضمان الإدماج الأحسن للمرأة في النظام الاقتصادي[5]، ونظرا لعدم وجود قاعدة للمساواة، في المقاربة الأولى جاءت المقاربة الموالية.

ب- المقاربة الثانية: المرأة والتنمية(FED) حيث تم التركيز في هذه المرحلة على التفكير في كيفية تطوير تكنولوجيا تسهم في التخفيف من أعباء الأسرة حتى يتوفر للمرأة وقت أطول يتم توجيهه إلى العمل الإنتاجي، وقد تركزت السلبيات في هذا المدخل على ظهور صراع لقيام المرأة بأدوار متعددة في آن واحد، وعدم قدرتها في الوقت نفسه على الانتفاع من ثمار عملها في ظل علاقات النوع السائدة والتي تميز بين الرجل والمرأة، لذلك فقد زادت أعباء المرأة داخل الأسرة وخارجها دون أن يكون هناك مردود فعلي لهذا العبء بسبب سيادة عادات وتقاليد لم تستطع كثير من المجتمعات خاصة العربية التخلص منها[6]، وهذا راجع إلى التخلف المعرفي للمرأة وانتشار الأمية بصورة واسعة داخل هاته المجتمعات، وعلى الرغم من أن الحق في التعليم يتم إقراره من طرف الاتفاقيات الدولية لحقوق الانسان وكذا في دساتير الدول المغاربية، إلا أن واقع هذه الدول لا يعبر عن حجم التطلعات المراده من هذه المواثيق، بدليل نسب الأمية المرتفعة، مما ساهم في تأخرها بالمقارنة مع نظيراتها من الدول التي آمنة بأهمية العلم كقاعدة للبناء وتطوير المجتمعات[7].

ونظرا لإهمال هذه المقاربة لدور المرأة الاقتصادي وحصرها فقط في دورها التقليدي جاءت خلفا لها مقاربة جديدة هي:

ت- مقاربة النوع والتنمية(GED) والتي تؤكد على مفهوم التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، وأن عدم المساواة سببه تثمين العمل المأجور للرجل مع عدم الاعتراف بالمساهمة الاجتماعية للمرأة من خلال عملها داخل المنزل؛ ومن خلال ما سبق نجد أن هذه المقاربة تسعى لتحقيق تمكين المرأة الذي حسبها يتجاوز المستوى المالي للتمكين بل يصل إلى غاية تحقيق التمكين السياسي، كما تعتبر المرأة عاملا للتغيير وليس فقط كمستفيد من التنمية[8].

ومع بروز هذه التيارات الجديدة الداعمة لدور المرأة، أصبحت قضايا المرأة تحوز اهتماما متزايدا في مختلف أنحاء العالم، حيث تم انعقاد العقد الأول للمرأة (1975 – 1985) الذي شهد إقرار الأمم المتحدة بالاتفاقية الدولية للقضاء على كافة اشكال التمييز ضد المرأة في ديسمبر 1979، أعقب ذلك مؤتمر بكين 1995، ثم مؤتمر نيويورك 2000، وفي إطار هذا الاهتمام المتزايد بشؤون المرأة صدرت العديد من التشريعات والقوانين بغية تحسين أوضاع المرأة، كما أعقبها صدور العديد من البحوث والدراسات لإبراز هذا الدور، ويعتبر التمكين أحد أهم المفاهيم لتأكيد دور المرأة ومكانتها، حيث أصبح الخطاب التنموي يركز على توسيع الخيارات ومستويات الإنتاج للمرأة كفرد، وبشكل خاص في برامج المنظمات الدولية، مع انعقاد المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة في بكين عام 1995 حيث اعتبرت مسألة تمكين الناي كأفراد وجماعات أساسية في خطط التنمية، ومنذ ذلك الوقت أصبح "تمكين المرأة" مفهوم جديد يعبر عن ضرورة مساهمة المرأة كفاعل تغيير في التنمية، وأصبح الأكثر استخداما في سياسات وبرامج معظم المنظمات غير الحكومية، سعيا للقضاء على كل مظاهر التمييز ضد المرأة من خلال الآليات التي تعينها على الاعتماد على الذات وتمكينها من ظروفها وفرصها وممارسة حقها في الاختيار[9].

لكن وبالرجوع إلى الشريعة الاسلامية نجد ان الاسلام قد اهتم بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية منذ اكثر من خمسة عشر قرن لكلا الجنسين، حيث حث على العمل والسعي في طلب الرزق وحارب البطالة والخمول، يقول سبحانه وتعالى «هو الذي جعل لكم الأرض ذلولا، فامشوا في مناكبها وكلوا من رزقه وإليه النشور»[10]، ويقول أيضا «ولا تتمنوا ما فضل الله به بعضكم على بعض، للرجال نصيب مما اكتسبوا وللنساء نصيب مما اكتسبن، واسألوا الله من فضله، إن الله كان بكل شيء عليما»[11]. ويقول سبحانه وتعالى «.. فإن أرضعن لكم فآتوهن أجورهن وأتمروا بينكم بمعروف، وإن تعاسرتم فسترضع له أخرى»[12]، وعن عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها قالت قال رسول الله صلى الله

عليه وسلم: "أسرعكن لحاقا بي أطولكن يدا" قالت: فكن نتطاول أيتنا أطول يدا، فكانت يد زينب لأنها كانت تعمل بيدها وتصدق[13].

لذا وبناء على هاته النصوص وغيرها كثير مما لم نذكره، نرى بأن الاسلام لم يمنع المرأة من العمل، فالخطاب موجه على حد سواء للذكور والإناث وفي جميع المستويات ما إن التزمت بتعاليم الشريعة الاسلامية، هذا إذا لم نغفل جانب المسؤولية العامة والتي كان لها نصيب من الاهتمام ضمن تعاليم الشريعة الاسلامية في واجب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، حيث يقول الله تعالى في محكم تنزيله «كنتم خير أمة أخرجت للناس، تأمرون بالمعروف وتنون عن المنكر..»[14]، وكذا التكليف بالمسؤولية ونجد ذلك في قوله تعالى ايضا: «ومن يعمل من الصالحات من ذكر أو أنثى وهو مؤمن فأولئك يدخلون الجنة ولا يظلمون نقيرا»[15]، والمساواة في الحدود أيضا «والسارق والسارقة فاقطعوا أيدهما جزاء بما كسبا نكالا من الله والله عزيز حكيم»[16].

إلى ذلك نجد ان الاسلام أولى اهتماما خاصا بالمرأة ضمن القرار والمشاركة السياسية للمرأة تكريما واحتراما لها ضمن تشكل المجتمع في إطار بناء الدولة الاسلامية في عصر النبي صلى الله عليه وسلم، مع اختلاف شكل الممارسة السياسية عنه في ذلك الزمن عن القرن الواحد والعشرين، وذلك لا يمنع من مد الجسور بين الماضي والحاضر، حيث نجد أن المرأة تعرضت للأذى من طرف المشركين وصبرت على ذلك، كما شاركت في الهجرة والجهاد والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والبيعة أيضا والتي تعتبر فعل سياسي على مبايعة الرسول صلى الله عليه وسلم كإمام وكرئيس للدولة، وهي تمثل مشاركة سياسية مباشرة في الاختيار الحر، حيث يقول تعالى: «ياأيها النبي إذا جاءك المؤمنات يبايعنك على أن لا يشركن بالله شيئا ولا يسرقن ولا يزنين ولا يقتلن أولادهن ولا يأتين ببهتان يفترينه بين أيديهن وأرجلهن، ولا يعصينك في معروف، فبايعهن واستغفر لهن الله، إن الله غفور رحيم»[17]، وغيرها من الآيات ومما جاء به الأثر عن رسول الله مما يشكل مرجعا في المجال المعاصر للفعل اللسياسي والتعبير عن الرأي من جميع أفراد المجتمع والمرأة جزء منه، ضمن ما يعرف بالمجالس المنتخبة ومشاركة المرأة في اختيار عناصر السلطة التشريعية.

وكتعريف شامل لماهية تمكين المرأة، يمكن القول أنها: "عملية شمولية تبدأ بإدراك المرأة ذاتها وشعورها بالسيطرة على حياتها الخاصة، وقدرتها على اتخاذ القرار، أما على المستوى الجماعي، فهو قدرة النساء على المشاركة في عملية التنمية، وخلق وعي مجتمعي بالحقوق الفردية والجماعية، والقدرة على الإنظمام

إلى مجموعات ضغط وحركات اجتماعية قادرة على تمثيل مصالحهن، وتنتهي بتمثيل أكثر للنساء في مراكز صنع القرار السياسي والاقتصادي"[18].

ثانيا: تمكين المرأة والتنمية الاقتصادية "دراسة في العلاقة والتحديات"

1. الحاجة إلى تمكين المرأة

يتم اليوم الحديث عن تمكين المرأة حيث يُناقش هذا الموضوع في جميع أنحاء العالم، وتتمتع المرأة بالحق في سماع صوتها، إنه أمر أساسي لإنشاء أمة جديدة ونامية، كما أنها طريقة لحصول الفئات المحرومة وكذلك النساء اللائي يتمتعن بامتيازات معقولة لإدراك قيمتهن وإمكاناتهن في مواجهة عالم يهيمن عليه الذكور لذلك فإن[19]:

أ. المرأة على قدم المساواة في الذكاء و الكفاءة، علاوة على ذلك في بعض الأحيان أفضل من الرجال في العديد من الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية.

ب. المرأة موهوبة مثل الرجال، بالرغم من عدم السماح لهن في الماضي بالالتحاق بالتعليم العالي مثل الرجال، مما أدى إلى إهدار مواهبهن، الآن يحصلن على التعليم العالي الذي يشجع النساء على إظهار مواهبهن، هذا الأمر لم يفيد النساء بشكل فردي فقط ولكن للمجتمع بأسره.

ت. هناك عدد كبير من النساء في جميع أنحاء العالم عاطلين عن العمل بسبب عدم تكافؤ الفرص.

ث. تمكين المرأة يمنحها الاستقلال الاقتصادي والفرصة للكسب لأنفسهن ولأسرهن.

ج. هناك انخفاض في حالات العنف المنزلي أيضًا لأن النساء غير المتعلمات إلى حد ما هن أكثر عرضة للعنف المنزلي من النساء المتعلمات.

ح. إن الأسرة الفقيرة التي لا يكون دخل الرجل فيها كافياً تكون سببا للمشاكل المالية مع زيادة دخل المرأة.

وتقدم مبادئ تمكين المرأة إرشادات عملية لرجال الأعمال والقطاع الخاص حول كيفية تمكين المرأة في مكان العمل والسوق والمجتمع، هذه المبادئ هي نتيجة للتعاون بين الميثاق العالمي للأمم المتحدة وهيئة الأمم المتحدة للمرأة التي تم تصميمها لدعم الشركات في مراجعة السياسات والممارسات القائمة، من بين الأمور الأخرى إنشاء سياسات جديدة من أجل تحقيق تمكين المرأة، ويمكن حصرها باختصار في ما يلي[20]:

أ. تعزيز المساواة من خلال الدعوة للمبادرات المجتمعية.

ب. إنشاء قيادة مؤسسية رفيعة المستوى.

ت.ضمان الصحة والسلامة والرفاهية لجميع النساء والرجال.
ث.معاملة جميع النساء والرجال بشكل عادل في العمل؛ احترام ودعم حقوق الإنسان وعدم التمييز المهني.
ج. تعزيز التعليم والتدريب والتطوير المهني للمرأة.
ح. تنفيذ تطوير المشاريع وسلسلة التوريد وممارسات التسويق التي تمكن المرأة.
خ. قياس التقدم المحرز في تحقيق المساواة بين الجنسين.

2. أهمية التمكين الاقتصادي للمرأة:

تبرز أهمية التمكين الاقتصادي للمرأة من خلال[21]:

- الاهتمام بالإمكانيات البشرية كمحور أساسي من محاور التنمية الاقتصادية إذ يجب أن يأخذ بعين الاعتبار تحقيق الاستفادة من القدرات لكل من المرأة و الرجل في عملية التنمية بصورة متكافئة.
- جاء تمكين المرأة وتحقيق المساواة بين الجنسين في الترتيب الثالث بين الأهداف الثمانية للأهداف الإنمائية للألفية.
- يعمل تمكين المرأة على إحداث تعديل في القوانين والسياسات والآليات والإجراءات التي يمكن من خلالها دعم قدرات النساء وتغيير المفاهيم والقيم بحيث تتم مشاركة النساء الكاملة في البناء الرئيسي للتنمية وتحقيق المساواة وإزالة جميع أشكال التمييز.

3. مظاهر التمكين الاقتصادي المرأة:

إن التوجه لتمكين المرأة اقتصاديا ليس بالعملية المباشرة والتلقائية وإنما هو عملية ذات جوانب متعددة يتطلب التغيير لمدة طويلة، فالمرأة بحاجة إلى خدمات إدارية ومهنية فضلا عن الخدمات التنموية الأخرى لتعزيز تمكينها في جميع جوانب الحياة، ولكننا سندرج ثلاثة آليات رئيسية تساهم في إحداث عملية التمكين الاقتصادي للمرأة وهي[22]:

- زيادة الفرص الاقتصادية المتاحة للمرأة: ويقصد بذلك توزيع ميادين عمل النساء بمعنى جعل الأسواق مكانا لنجاح المرأة على مستوى السياسات وتمكين المرأة من المنافسة بقوة في الأسواق على صعيد القدرة على تحديد الخيارات والقرارات.
- رفع نسبة مساهمة المرأة في مواقع صنع القرار ورسم السياسات الاقتصادية: إذ أن فعالية مشاركتها تتيح لها الفرصة للتأثير في القرارات المتخذة لصالحها ويعزز احتمال تحقيق هذه النتيجة عند حضور عدد كبير من النساء، فضلا عن ذلك فإن امتلاك المرأة القدرة على اتخاذ القرار يؤثر في قدرتها على بناء رأس المال البشري والاستفادة من الفرص الاقتصادية.

- توفير ظروف عمل لائقة كتوسيع نطاق الحماية الاجتماعية، خدمات الرعاية الاجتماعية...الخ .

4. العلاجات المتاحة للتحديات والحواجز التي تحول دون تمكين المرأة.

على المرأة أن تكافح المجتمع في كثير من الأحيان، بسبب تعقيد التفوق بين الذكور، ويتعين على النساء أن يواجهن العديد من الحواجز والتحديات التي يجب أن يخرجن منها في مجتمع يحده الذكور[23].

أ. بسبب المجتمع الأبوي، يتعين على النساء مواجهة الكثير من التحديات ومن المسلم به أن الطفل الصبي غالباً ما يحصل على التعليم والنظام الغذائي الصحي على الطفلة وتفضيل الذكر على الأنثى لا يزال موجودًا بين العديد من الأسر في المجتمع خصوصا البدائية منها.

ب.تواجه مشكلة زيادة رأس المال أيضا صاحبات المشاريع لأن من الصعب عليهن إقناع المستثمرين.

ت.نظرًا لأن المجتمع يتصور أن تكون المرأة "ربة منزل" بدلاً من "سيدة أعمال"، فإن هذا يزيل الدافع عن المرأة حتى قبل البدء في رحلتها نحو تحقيق أهدافها.

ث.إن تربية الأطفال هي مسؤولية الأم، وبالتالي فإن الحصول على دعم أسرهم يمثل تحديًا كبيرًا تواجهه صاحبات المشاريع.

ج. في بعض الأحيان، يعتبر المجتمع أن المرأة مزاجية في التعامل مع المواقف السلبية وغير قادرة على المخاطرة.

والعلاجات المتاحة للتحديات والحواجز التي تحول دون تمكين المرأة من خلال[24]:

- **نقطة الروحانية:** وهو ما استهل به برنامج Art of Living "فن العيش" في الهند مثلا ببرامج تمكين المرأة التي تزود النساء من مختلف قطاعات المجتمع بالمهارات وتغرس القوة الداخلية لمواجهة تحديات الحياة، وتمكن هذه البرامج النساء من خلال الاستقلال الاقتصادي والتعليم والتدريب على القيادة والتمكين الاجتماعي.

فالرجال والنساء متساوون وبالتالي لا يمكن اعتبار النساء أدنى اجتماعيًا أو روحيًا، ويتم الحفاظ على النظام الاجتماعي بأكمله بفضلها.

- **التعليم:** لكل طفل في البلاد الحق المتساوي في الفرص التعليمية، إذ أثبت التاريخ أنه "إذا قمت بتعليم رجل، فأنت تقوم بتثقيف الفرد ولكن إذا قمت بتثقيف المرأة فإنك تعلم أمة"، فالنساء المتعلمات تلعب دورًا أفضل في توجيه أطفالهن في رحلة حياتهن، وتحسين تعليم النساء يساعد على رفع مستويات الصحة والتغذية، فسوف يغرس التعليم احترام الذات والثقة بالنساء وسيشاركن بفضله في نشاط

تنمية المجتمع؛ مصداقا لقول العلامة عبد الحميد ابن باديس رحمة الله عليه: من علم رجلا ثقف فردا ومن علم امرأة ثقف مجتمع.

- **الإنترنت كأداة للتمكين:** سمح الوصول المتزايد إلى شبكة الإنترنت للنساء بتمكين أنفسهن باستخدام أدوات مختلفة على الإنترنت، مع مقدمة شبكة الويب العالمية، بدأت النساء في استخدام مواقع الشبكات الاجتماعية مثل Face book وTwitter للنشاط على الإنترنت، وبمساعدة النشاط على الإنترنت تستطيع المرأة تمكين نفسها من خلال تنظيم الحملات والتعبير عن آرائها من أجل حقوق المساواة.

وعليه وجب الاهتمام بضرورة الربط بين منطلق الإرادة الذاتية للمرأة باقتحام العالم المحيط بها، وذلك من خلال الارادة في التعليم واكتساب المهارات العلمية والتقنية ومواكبة التطورات السائرة في المجتمع وفق الأطر الضامنة للمشاركة في الحياة العامة وخصوصا الاقتصادية منها لتكون الشريك الأساسي رفقة الرجل في عملية البناء والتنمية.

ثالثا: تسهيلات التمكين الاقتصادي للمرأة والتنمية الاقتصادية.

يمثل الرأس المال البشري -المهارات والقدرات الجماعية للسكان- أحد المحددات البالغة الأهمية للنمو الاقتصادي والحد من الفقر، فمساندة إتاحة حصول الجميع على خدمات أساسية ذات جودة، مثل خدمات الرعاية الصحية، وعلى حماية اجتماعية عند الحاجة، وعلى فرص في التعليم والوظائف والخدمات المالية يمكن أن ترسي أساسا قوياً ليحقق الأفراد إمكاناتهم وتحقق البلدان نجاحا اقتصاديا أكبر وفي الواقع تظهر الشواهد الأخيرة أن رأس المال البشري تعزى إليه نسبة كبيرة من التفاوت في الدخل بين البلدان عالميا، ويعمل البنك الدولي على نحو وثيق مع البلدان الأخرى من أجل تعبئة الاستثمارات في الرأس المال البشري من أجل تعزيز النمو والإنتاجية في مراحل حرجة طوال حياة الفرد[25].

1. تعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة:

وتعد زيادة الفرص الاقتصادية المتاحة للمرأة إحدى أقوى الطرق وأشدها فاعلية لنمو الاقتصاد العالمي، وتركز إستراتيجية مجموعة البنك الدولي المعنية بالمساواة بين الجنسين على العمل على سد الفجوات المتبقية في إتاحة خدمات التعليم والرعاية الصحية للأمهات في البلدان التي لا تزال مثل هذه الفجوات قائمة بها، وتسرع المجموعة أيضا من وتيرة جهودها لتحسين إمكانية حصول النساء على وظائف أكثر وأفضل، وامتلاكهن للأصول (مثل الأراضي والمساكن)، وحصولهن على التكنولوجيا والتمويل وخدمات التأمين، والهدف من القيام بذلك هو زيادة قدرة النساء على إبداء آرائهن وتمثيلهن في المحافل الدولية

والمجتمع المحلي وفي مختلف مستويات الحكومة، وكذلك إشراك الرجال والفتيان في وضع حلول لتحقيق المساواة بين الجنسين، وسيتطلب تسريع وتيرة التقدم في إتاحة الفرصة الاقتصادية للمرأة أيضا التركيز على التحديات المرتبطة بذلك ومن بينها إتاحة الحصول على الخدمات المالية وصولا إلى امتلاك الأصول، وتستهدف مبادرة تمويل رائدات الأعمال، وهي أداة تمويلية جديدة تديرها مجموعة البنك الدولي، تحديدا الحواجز الاقتصادية التي تواجهها رائدات الأعمال ومنشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة المملوكة للنساء[26].

يمكن أن يساعد تمكين المرأة في أنشطة الأعمال والشباب بفرص العمل على تحسين الآفاق الاقتصادية للبلد المعني، ففي إثيوبيا، يتيح مشروع تنمية ريادة الأعمال للنساء إمكانية الحصول على التمويل وخدمات تنمية أنشطت الأعمال لرائدات الأعمال، وانظم للبرنامج أكثر من 14 ألف امرأة من رائدات الأعمال، ويستخدم المانحون الجدد والمؤسسات المالية المحلية الآن أموالهم الخاصة لتوسيع البرنامج على نحو مستدام، وفي جمهورية أفريقيا الوسطى، يقدم مشروع LONDO الذي يعني النهوض، وهو برنامج مبتكر"للنقد مقابل العمل"، فرص عمل قصيرة الأجل لنحو 35 ألف عامل، وتهدف هذه الوظائف المؤقتة إلى الحد من أوجه الضعف والإسهام في تحقيق الاستقرار في هذا البلد بعد انتهاء الصراع[27].

2. تمكين المرأة ضروري للاقتصاد والشعوب على مستوى العالم.

ويمكن أن يؤدي عدم المساواة أو عدم الإنصاف في معاملة النساء إلى تهميشهن والحيلولة دون مشاركتهن كأفراد منتجين يساهمون في المجتمع وفي الاقتصاد من نواح فائقة القيمة، ولكن حين النظر إلى مشهد المنظمات والأفراد الذين يشكلون فسيفساء من الأطراف القادرة على إحداث تغيير يضمن للنساء فرصا متساوية، أرى أن لصناع السياسات دورا مهماً يمكنهم القيام به، فبإمكانهم استخدام مناصبهم لصياغة سياسات تساعد النساء والفتيات على تلبية احتياجاتهن من أجل حياة -مُشْبِعة- بما في ذلك التعليم والخدمات الصحية ووسائل النقل الآمنة والحماية القانونية من التحرش وسبل التمويل وترتيبات العمل المرنة[28].

فقد أوضحت الأبحاث على سبيل المثال لا الحصر، أن المرأة إذا تساوت بالرجل من حيث التوظيف، فسوف تصبح الاقتصاديات أكثر صلابة ويحقق النمو الاقتصادي معدلات أعلى، وتشير التقديرات الحديثة إلى أن سد فجوة عدم المساواة في التوظيف بين الجنسين في النصف الأدنى من البلدان التي تغطيها عينة الأبحاث يمكن أن يرفع إجمالي الناتج المحلي بمتوسط 35% منها من 7-8 نقاط مئوية تمثل زيادة في الإنتاجية بفضل التنوع بين الجنسين، ذلك أن إضافة امرأة واحدة إلى فريق الإدارة العليا أو مجلس الإدارة في إحدى الشركات -مع

الحفاظ على حجم المجلس دون تغيير- ترتبط بارتفاع في عائد الأصول يتراوح بين 8-13 نقطة أساس، وإذا قامت البنوك وأجهزة الرقابة المالية بزيادة نسبة النساء في المناصب العليا، يمكن أن يصبح القطاع المصرفي أكثر استقرارا أيضاً، إن البلدان المائة والثمانية والتسعين الأعضاء في الصندوق النقد الدولي تواجه كثيرا من التحديات المختلفة، لكن تمكين المرأة يظل قاسما مشتركاً وحتمية عالمية لكل الحريصين على الإنصاف والتنوع، وكذلك على الإنتاجية والنمو في مجتمعات واقتصاديات أكثر احتواء، وتحقيق ذلك سيربح الجميع[29].

فما الذي يمكن عمله بما أن عدم المساواة بين الجنسين له وجوه عديدة؟.

3. الحلول والمقترحات الممكنة للتنمية الاقتصادية المحققة للتنمية.

لا يوجد علاج وحيد لهذا الأمر، وسوف يختلف نهج السياسات الأفضل بين البلدان حسب مستوى التنمية الاقتصادية، والفجوات القائمة بين الجنسين، والسرعة التي تؤثر بها التكنولوجيا الجديدة على الاقتصاد، ويمكن تسليط الضوء على ثلاثة مجالات عريضة:

3. 1 سياسات إشراك المزيد من النساء في القوة العاملة:

لقد ثبت أن هناك مجموعة من أدوات السياسات المؤسسية والقانونية والتنظيمية والمالية العامة التي من شأنها تعزيز مشاركة المرأة في القوة العاملة، في حين لا يوجد حل واحد يناسب الجميع، ينبغي للسياسات أن تسعى إلى تعزيز الفرص وإزالة المعوقات، وتعد السياسات والبنية التحتية التي تجعل من السهل على النساء التوفيق بين العمل والحياة الأسرية فعّالة بصفة خاصة، وينبغي أن تعمل اقتصاديات الأسواق الصاعدة والاقتصاديات النامية على[30]:

- **الاستثمار في البنية التحتية:** ففي جنوب إفريقيا على سبيل المثال، أدى الإمداد بالكهرباء إلى زيادة مشاركة الإناث في القوة العاملة بنسبة 09%، وفي الهند أدى بناء مرافق صحية مناسبة إلى تضييق الفجوات بين الجنسين في التعليم وفي مشاركة المرأة في القوة العاملة، وأدخلت المكسيك حافلات عامة للنساء فقط لضمان قدرتهن على الانتقال بأمان.
- **دعم رائدات الأعمال من خلال زيادة إمكانية حصولهن على التمويل:** فغالبا ما تواجه النساء متطلبات ضمانات أكثر تقييدا وفترات أقصر لاستحقاق القروض وأسعار فائدة أعلى من الرجال، فقد ساعدت مبادرات مثل برنامج تمويل رائدات الأعمال في ماليزيا

وحسابات الودائع المبسطة في الشيلي على سد الفجوة بين الجنسين في أسعار فائدة الاقتراض.

- **تعزيز المساواة في الحقوق للنساء:** وتشمل التدابير معالجة القوانين التي تنظم حقوق الميراث والملكية، وقد عدّلت كل من ملاوي وناميبيا والبيرو أطرها القانونية للحد من التمييز بين الجنسين؛ وفي العقد الذي تلا ذلك ارتفعت معدلات مشاركة المرأة في القوة العاملة بشكل كبير في جميع البلدان الثلاثة.

وأن تعمل الاقتصاديات المتقدمة أيضا على[31]:

- الضغط لزيادة المساواة في إجازة الأمومة وإجازة الأبوة: ففي السويد ساعد ذلك الأمهات على العودة إلى العمل بسرعة أكبر وعلى تغيير المعايير الاجتماعية السائدة بشأن النوع عند النظر في مسألة رعاية الوالدين.
- تعزيز فرص الحصول إلى رعاية الأطفال عالية الجودة وبتكلفة معقولة، ومن الأمثلة على ذلك اليابان.

3. 2 سياسات لتزويد النساء بالمهارات المناسبة وتمكين المرأة في مكان العمل:

فالمساواة بين الجنسين في الاستثمارات، التعليم والصحة ضرورية لضمان حصول المرأة على وظائف جيدة، ففي الهند على سبيل المثال، تشير بحوث صندوق النقد الدولي إلى أن مشاركة المرأة في القوة العاملة سترتفع بمقدار نقطتين مئويتين إذا ما قامت الولايات في الهند بزيادة الإنفاق على التعليم بنسبة 01% من إجمالي الناتج المحلي، ومن شأن تعزيز المهارات في وقت مبكر أن يوفر أهم ضمانة ضد إحلال التكنولوجيا ويتيح للمرأة الاستفادة من فرص العمل الجديدة.

كما أنه لا تزال هناك فجوات كبيرة بين الجنسين في الوصول إلى التكنولوجيا الرقمية التي تخلق فرص عمل جديدة: فلا يزال 60% من سكان العالم، معظمهم من النساء في اقتصاديات الأسواق الصاعدة والاقتصاديات النامية، غير قادرين على الوصول إلى الإنترنت؛ فعدد مستخدِمات الإنترنت أقل من عدد مستخدميها من الرجال بما يبلغ 250 مليون مستخدم، وسوف يكون الاستثمار العام والخاص ضروريا لدعم اعتماد التكنولوجيا وسد الفجوات الرقمية بين الجنسين[32].

3. 3 تسهيل عمليات الانتقال للعمال المسرحين:

بالنظر إلى أن العاملات يواجهن مخاطر تسريح عالية بشكل خاص، سيكون من الضروري ضمان توفير دعم متساو للمُسرّحين من الرجال والنساء من خلال سياسات سوق العمل لتحسين المهارات، وتوصيل العمالة بالوظائف وتعزيز عملية توفير فرص العمل[33].

الخـــاتمـــة :

شهدت العقود الأخيرة تقدما كبيرا في تحقيق التكافؤ في الفرص الاقتصادية، لكن لا يزال هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به، والأمر الإيجابي هو أن البلدان في جميع أنحاء العالم قد تبنت حتمية المساواة بين الجنسين، إذ يدرك صناع السياسات والحكومات والشركات الآن الفوائد التي تعود على النمو الاقتصادي والتنمية من منح النساء فرصا متساوية، ويسعون لتحسين سياساتهم وممارساتهم في هذا الصدد.

حيث أصبحت للنساء صاحبات المشاريع قوة دافعة في عالم الشركات اليوم؛ وفي الواقع أصبح التنافس في كل المجالات والهدف الرئيسي ليس فقط المكافأة النقدية ولكن رضاهم الشخصي ومشاركة المجتمع أيضا، إن تمكين المرأة من المشاركة الكاملة في الحياة الاقتصادية في جميع القطاعات أمر ضروري لبناء اقتصاديات أقوى، ولتحقيق أهداف التنمية المستدامة إلى جانب تحسين نوعية حياة النساء والرجال والأسر والمجتمعات.

وجدير بالملاحظة أنه لم تحقق أي دولة في العالم المساواة الكاملة بين الجنسين، فالتقدم بطيء وغير متكافئ، ولا تزال هناك تحديات في جميع أنحاء العالم، ولا تزال الحواجز القانونية والمؤسسية قائمة في العديد من الدول، فعلى سبيل المثال لا تزال أكثر من 100 دولة من الدول التي يغطيها مؤشر المؤسسات الاجتماعية والمساواة بين الجنسين تواجه أشكالا قانونية وأشكالا أخرى من التمييز في امتلاكها للأراضي وغيرها من الممتلكات، وهناك 77 دولة ليس لديها تشريعات كافية تتناول العنف المنزلي.

وفي جملة الحديث فإنه يجب السماح للمطالبة بهذه الحقوق كلما دعت الحاجة، كما يجب أن يكون هناك مشاركة كاملة لكل من الرجال والنساء في المجتمع من أجل التنمية، كما يجب أن يُسمح لكل منهما أن يعيش حياة من الاحترام والكرامة يعطى فيها للجميع الأفضلية في اتخاذ القرارات الخاصة بهم في مجال التعليم والعمل، كما يجب أن يحصل كلاهما على فرص متساوية مع تجنب أي نوع من التحيز،

وبالمثل يمكن توفير حقوق متساوية دون أي تحيز جنسي للمشاركة في الممارسات والأنشطة الاجتماعية والدينية والعامة...

الهوامش:

[1]- Kenneth .L Murrell, Mini Meredith**, Empowering Employees**. New York: McGraw-Hill, 2000, p.110.

[2]- مريم عشي، "**معضلة التمكين السياسي للمرأة في الجزائر**" . Route Educational & Social Science Journal، Volume5(13)، TURKEY–Hatay، December 2018، ص 1038. متحصل عليه من الموقع الإلكتروني:http://www.ressjournal.com/Onceki SayilaDetay.aspx?Sayi=33، تاريخ الإطلاع: 2019/04/28.

[3]- شهيناز كشرود، عمر مرزوقي، "التمكين الاقتصادي للمرأة الجزائرية: حق إنساني ورهان تنموي". مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد08، العدد 01، 2019، ص 497.

[4]- المكي دراجي، "الحق في التعليم وسبل ترقيته في الدول المغاربية". المجلة الموريتانية، العدد: 24، يونيو 2017، ص 60.

[5]- منيرة سلامي، "المرأة وإشكالية التمكين الاقتصادي في الجزائر". المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، المجلد: 03، العدد: 05، ديسمبر 2016، ص 184.

[6]- نفس المرجع.

[7]- المكي دراجي، مرجع سابق، ص 61.

[8]- منيرة سلامي، مرجع سابق، ص ص 184-185.

[9]- نفس المرجع، ص 185.

[10]- سورة الملك، الآية: 15.

[11]- سورة النساء، الآية: 32

[12]- سورة الطلاق، الآية: 06.

[13]- صحيح مسلم بشرح النووي، كتاب فضائل الصحابة، "باب من فضائل زينب أم المؤمنين رضي الله عنها". ج 16، ط 1، بيروت: الدار الثقافة العربية، 1930، ص 8.

[14]- سورة آل عمران، الآية: 110.

[15]- سورة النساء، الآية: 124.

[16]- سورة المائدة، الآية: 48.

[17]- سورة الممتحنة، الآية: 12.

[18]- منيرة سلامي، المرجع سابق.

[19]- Inderjot Kaur, "Empowerment of Women Leads to Social and Economic Development". International Journal of Management Studies, Volume: 6, Special Issue 2, February 2019, p 94.

[20]- EPid, p 95.

[21]- شهيناز كشرود، عمر مرزوقي، مرجع سابق، ص ص 498-499.

[22]- إيمان عكور، **التمكين الاقتصادي للمرأة الواقع والآفاق وزارة العمل الأردنية نموذجا**. ورقة توصيات مقدمة لمنظمة العمل العربية قسم التمكين الاقتصادي وزارة العمل الأردنية، (ب ت)، ص 10.

[23]- Inderjot Kaur, op.sit, p 94.

[24]- EPid, pp 94-95.

[25]- البنك الدولي، **إنهاء الفقر المدقع. تعزيز الرخاء المشترك**. التقرير السنوي لعام 2017، واشنطن العاصمة، البنك الدولي، 2017، ص 21.

[26]- نفس المرجع، ص 23.

[27]- نفس المرجع، ص 36.

[28]- كريستين لاغارد، "تمكين المرأة ضروري للاقتصاد والشعوب على مستوى العالم". التمويل والتنمية, العدد 56، الرقم: 01، صندوق النقد الدولي, مارس 2019، ص 04.

[29]- نفس المرجع.

[30]- إيرا دابلا - نوريس، كالبانا كوتشار، سد الفجوة بين الجنسين، "الفوائد الاقتصادية المترتبة على إشراك المزيد من النساء في القوة العاملة أكبر مما كان يعتقد قبلا". التمويل والتنمية, العدد: 56، الرقم: 01، صندوق النقد الدولي, مارس 2019، ص ص 9-10.

[31]- نفس المرجع.

[32]- نفس المرجع، ص 11.

[33]- نفس المرجع.